

واشنطن مُطالبَة في فيينا بتوضيح حول صلاتها بالتنظيمات الإرهابية

لم يعد مخفياً على أحد كيف تتصرّف الولايات المتحدة الأميركية إزاء الأزمة في سورية. وكيف تحاول .راضخة أمام حلفائها. وصف التنظيمات الإرهابية التي تعيث في سورية قتلا وتدميراً وتهجيراً، بهـالمعارضة المعتدلة. إذ إنّ هذه «المعارضة» لم تستسغ ثوب العفة والاعتدال، وأعلنت جهاراً ونهاراً تنسيق عملياتها مع «جبهة النصرة»، ذراع «القاعدة» في سورية، والمصنّفة إرهابية على اللوائح العالمية.

وعمّا قريب، سُمَسَّل واشنطن في فيينا عن صلاتها بهذه التنظيمات الإرهابية. وفي هذا السياق، نشرت صحيفة «إيزفيستيا» الروسية مقالاً حول لقاء وزراء خارجية دول مجموعة دعم سورية، الذي سيُعقد في فيينا يوم 17 أيار الحالي، مشيرة إلى إصرار الولايات



«إيزفيستيا»: الولايات المتحدة ستُسال في فيينا عن صلاتها بالإرهابيين

نشرت صحيفة «إيزفيستيا» الروسية مقالاً حول لقاء وزراء خارجية دول مجموعة دعم سورية، الذي سيُعقد في فيينا يوم 17 أيار الجاري، مشيرة إلى إصرار الولايات المتحدة على عقد.

وفي هذا المقال: اللقاء الجديد للمجموعة الدولية لدعم سورية سيُعقد في فيينا يوم 17 أيار الجاري، استجابة لإصرار الولايات المتحدة على ذلك. ويقول المصدر دبلوماسي روسي إن روسيا ستطرح أسئلة عديدة على الزملاء خلال هذا اللقاء، خصوصاً في ما يتعلق بالخلافات الحادة بين موسكو وواشنطن. ويضيف المصدر أن الأميركيين يطالبون منذ أمد بعيد بعقد هذا اللقاء؛ لكن روسيا كانت ترد بالقول: إذا كنتم على استعداد لسماع انتقاداتنا، فسنعقد اللقاء.

وهناك ثلاثة أسئلة أساسية ستطرح على واشنطن:

أولاً: مسألة مشاركة الأكراد في مفاوضات جنيف.

ثانياً: علاقة الولايات المتحدة بالمنظمة الإرهابية «جبهة النصرة».

ثالثاً: ضرورة تنظيم مفاوضات مباشرة بين «المعارضة السورية» والوفد الحكومي الرسمي.

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قد أعلن سابقاً أن الأميركيين خلال الاتفاق على الهدنة في حلب حاولوا تحديد حدود منطقة الهدنة، بحيث تشمل مساحة واسعة من الأراضي التي تسيطر عليها «النصرة». ولكننا تمكنا في النهاية من رفض هذا. غير أن هذا الأمر يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هناك من يريد استخدام الأميركيين. وأنا لا أعتقد أن تبرئة «النصرة» يصبّ في مصلحتهم. ولكن هناك، على ما يبدو، من يريد حماية «النصرة» من الضربة. واستناداً إلى ذلك، سوف أثير في المعلومات في شأن علاقة السلطات التركية مع «داعش» و«النصرة».

وسال لافروف كيف يمكن لما يسمى «المعارضة المعتدلة» أن تبقى قريبة من المجموعات الإرهابية؟ هل لحمايتها من الضرب؟

ويؤكد المصدر الدبلوماسي الروسي أن الأميركيين فعلاً يحمون بعناية هذه المجموعة من الهجمات، مع أن هذا لا يشمل جميع أعضائها بل نخبة معينة فقط منها. ولكن هؤلاء الذين تحميمهم واشنطن ليسوا مستعدين لترك المجموعة والانضمام إلى اتفاق الهدنة.

هذا، وسيحضر لقاء مجموعة دعم سورية الدولية مطلون عن أكثر من 20 دولة، من بينها: ألمانيا، مصر، الأردن، العراق، إيران، إيطاليا، قطر، الصين، الإمارات العربية المتحدة، روسيا، السعودية، بريطانيا، الولايات المتحدة، تركيا وفرنسا.

كما أعدت روسيا مجموعة أسئلة لطرحها على ممثلي الدول الأخرى المشاركة في اللقاء، خصوصاً تركيا.

وأعرب نائب وزير خارجية روسيا غينادي غاتيلوف في تصريح خاص للصحيفة عن أسفه لأن اللإجئين الخارجيين، خصوصاً الإقليميين المهمين، مثل تركيا، يستمرّون في لعب دور غير بناء في هذا الصدد.

ووفق ما قاله المصدر الدبلوماسي الروسي للصحيفة، فإن «المعارضة»، التي شكلت في المملكة السعودية، تقع تحت تأثير انقرفة أكثر من الرياض، وهذا ما يقسر تصرفاتها غير العقلانية في مفاوضات جنيف.

كما أن هناك حجر عثر آخر، وهو مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد. فالقطريون والسعوديون أكدوا مرارا خلال لقاءات مغلقة أنهم على استعداد لأخذ مصالح روسيا بالاعتبار. وأنهم سيتعاونون مع موسكو في تسوية الأزمة السورية، ولكن فقط بعد خروج الأسد.

أي أن الولايات المتحدة تضطر على دعم مصالح «المعارضة» المعتنقة في شأن مستقبل الأسد. ولذلك، تعارض مشاركة الأسد في الانتخابات؛ لأنه بصلوه على أصوات الأتكرية، سيصبح رئيساً شرعياً للبلاد؛ وتبدأ أزمة واشنطن مع الرياض وقطر، وعندما تستنظر الولايات المتحدة في الاعتراف بفقدان سيطرتها على الشرق الأوسط.

البناء

بأن هناك من يريد استخدام الأميركيين. وأنا لا أعتقد أن تبرئة «النصرة» تصبّ في مصلحتهم. ولكن هناك، على ما يبدو، من يريد حماية «النصرة» من الضربة. واستناداً إلى ذلك، سوف أثير في المعلومات في شأن علاقة السلطات التركية مع «داعش» و«النصرة». التي تخوضها الولايات المتحدة الأميركية ضدّ تنظيم «داعش» بأنها متعترّة. مشيرة إلى أن التقدّم السريع الذي تحقّق في تلك الحرب خلال الفترة الماضية بدأ يتوقف. وبحسب الصحيفة فإن الفوضى السياسية التي ضربت بغداد والهدنة الهشة في سورية، إضافة إلى الاضطرابات السياسية في تركيا، كلها عواقب محتمل أن تظهر آثارها على سير المعارك ضد تنظيم «داعش» خلال الفترة المقبلة.

وجاء في المقال: ذكرت مجلة «بوليتيكو» أنه على رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الولايات المتحدة على مدى سنوات عدّة في الشرق الأوسط، فإن زعماء دول المنطقة بدأوا يصغون إلى موسكو ويتقربون منها.

ويقول المطل السياسي للمجلة دينيس روس إن عدد العسكريين الأميركيين في المنطقة يفوق بكثير عدد الروس؛ حيث لدى الولايات المتحدة في المنطقة 35 ألف عسكري ومئات الطائرات، في حين أن لدى روسيا فيها 2000 عسكري و50 طائرة لا أكثر. ومع ذلك، فإن زعماء دول المنطقة، واحداً تلو الآخر، يزيرون موسكو للقاء فلاديمير بوتين، ولا يسارعون بالتوجه إلى واشنطن.

لماذا يحصل هذا؟ ولماذا أسمع، خلال زيارتي إلى دول المنطقة، أكثر فاكتر من العرب و«الإسرائيليين» بأنهم وضعوا علامة «X» على باراك أوباما؛ لأن الانطباع أهم من القوة العسكرية، وأن الروس مستعدون لاستخدامه بهدف تغيير ميزان القوى في المنطقة، أو نحن أفلأ.

وتضيف المجلة أن قرار الرئيس بوتين بدء العمليات العسكرية في سورية وطد موقع بشار الأسد، وغير مجرى العمليات الحربية. ذلك، إضافة إلى تعزيزه هيبة روسيا في العالم. ألام باراك أوباما فبقي حتى اللحظة الأخيرة واثقاً من أن العمليات الروسية ستكون كارثية لروسيا، وهو شخصياً لا يتخذ قرار القيام بعمليات حربية واسعة في سورية، بسبب النتائج السلبية للعمليات في أفغانستان والعراق على الولايات المتحدة. وبحسب اعتقاده، فإن العمليات العسكرية الواسعة ممكنة فقط في حالة وجود خطر يهدد بالاد.

وتشير «بوليتيكو» إلى أن استخدام القوة في الشرق الأوسط يفرض الأهداف السياسية ويلوغها، قاعدة لا استثناء، وأن شركائنا يدركون هذا. وتؤكد المجلة أن التدخل العسكري الروسي في سورية قلب الأوضاع خلافاً لما فكر به أوباما؛ ما أدّى إلى تعزيز مواقف روسيا في العالم من دون تكاليف ملحوظة. إن موسكو لم تعاقب على تدخلها، بل على العكس من ذلك، بدأ الرئيس الأميركي باراك أوباما يتصل هاتفياً بالرئيس بوتين طالباً منه الضغط على بشار الأسد، معترفاً بذلك بتفوق الرئيس الروسي.

وهذا الأمر يعترف به زعماء دول المنطقة أيضاً. لذلك، فهم يدركون ضرورة التباحث مع الروس لحماية مصالحهم. ومن دون شك، فقد كان من الأفضل أن يخسر بوتين في نظر المجتمع الدولي؛ ولكن الأمر ليس كذلك.

لقد بدأت دول المنطقة بانتهاج سياسة أكثر استقلالية بعد فقدانها الأمل بالوصول على مساندة أميركية. فمثلاً، بدأت السعودية تدخلها العسكري في اليمن من دون انتظار إشارة الانطلاق من شركائها. كما أن مصر و«إسرائيل»، كفتنا اتصالهما مع روسيا.

بيد أن المحلل السياسي دينيس روس يحاول تهدئة القراء بقوله إن زعماء دول الشرق الأوسط في جميع الأحوال يعدون الولايات المتحدة شريكهم الأساس، وهم في انتظار الإشارة الجديدة للبيت الأبيض، التي ستعيد النظر في سياستها الشرق أوسطية. لذلك، فلي دفع واشنطن إلى تشديد نهجها، خصوصاً في تسليح القبائل السنية في العراق، والتهديد بفرض منطقة حظر جوي في سورية، إذا لم ينفذ بشار الأسد شروط الهدنة.

وفي الختام، قال دينيس روس إن بوتين وزعماء دول المنطقة يفهمون منطق الإجبار، وحين الوقت لكي نتذكّره نحن أيضاً.



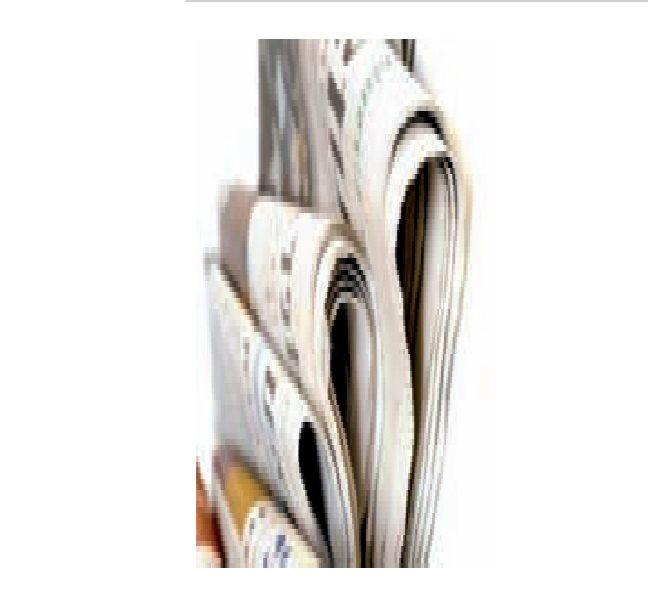
«موسكوفسكي كومسوموليتس»:

كيم جونج أون يهدد بتوحيد الكوريتين بالقوة

تطرقت صحيفة «موسكوفسكي كومسوموليتس» الروسية إلى اختتام أعمال مؤتمر حزب «العمل» الكوري، مشيرة إلى أن الزعيم الكوري الشمالي تلم عن السلام، لكنه لم ينس الصواريخ.

وجاء في المقال: تروي كوريا الشمالية تعزيز ترسانتها النووية. جاء ذلك في الخطاب الذي ألقاه رئيس الحزب كيم جونج أون في المؤتمر السابع لحزب «العمل» الكوري، الذي عقد للمرة الأولى بعد مضي 36 سنة في انعقاد المؤتمر السادس للحزب في عام 1980.

ترجمات



وقد أقرّ المشاركون في المؤتمر وثيقة تتضمن حق بيونغ يانغ في الردّ بأسلحة الدمار الشامل على التهديدات النووية من جانب الدول الأخرى.

والقى زعيم الحزب كيم جونغ أون خطاباً في المؤتمر استمر ثلاث ساعات، ولمّح فيه عدّة مرات إلى استعداد كوريا الشمالية لتطبيع العلاقات مع الدول كافة، حتى تلك التي ناصبتها العداة في الماضي القريب.

وبالطبع، لم ينسّ الزعيم الكوري الشمالي التذكير بالسلح النووي، الذي سيتم استخدامه، بحسب قوله، في حالة التهديدات الخارجية. ووفق ما أورثته وكالة «يونايتد برس»، فإن كوريا الشمالية تنفّذ بإخلاص التزاماتها في شأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتطمح إلى فتح السلاح في العالم. وأضاف أن تطوير برامج الصواريخ النووية يهدف إلى الردع فقط.

وأكد الزعيم الكوري الشمالي أن بلاده لن تتخلى عن برنامجها النووي من جانب واحد، وأنها تأخذ بالاعتبار رأي المجتمع الدولي، الذي شدد في آذار الماضي العقوبات المفروضة على بيونغ يانغ ردّاً على تجاربها الصاروخية. ويذكر أن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أعربتا مرارا عن مخاوفهما من برنامج الصواريخ النووية لكوريا الشمالية، في حين أن روسيا لم تؤيد مبادرة إطلاق الصواريخ.

أما بالنسبة إلى جارته الجنوبية، فقد أعلن كيم جونغ أون أن بيونغ يانغ تدعم فكرة توحيد الكوريتين على أساس كونفدرالي. وقال: نحن ندعو إلى الوحدة الوطنية بشكل فدرالي، ونفعل كل شيء من أجل السلام والوحدة. (وفق وكالة «أسوشيتد برس»). والحديث يدور هنا عن فكرة الاتحاد الكونفدرالي، التي طرحت عام 1980 في المؤتمر السابق للحزب. وهذه الفكرة تعني «دولة واحدة بنظامين»؛ ما يسمح لكوريا الشمالية بالاحتفاظ على نظامها السياسي. وبالطبع، فإن تنفيذ هذه الفكرة ليس بهذه السهولة؛ لأن مستوى النمو الاقتصادي لبيونغ يانغ وسبول شديد الاختلاف.

بيد أن كوريا الشمالية مستعدة لخيار القوة لحل هذه المسألة. فقد أعلن الزعيم الكوري الشمالي أنه إذا ما اختارت كوريا الجنوبية الحرب، (...) فستتلال ردّاً تستحقه، وسنسحق القوات المهاجمة ونهني القضية التاريخية في شأن الوحدة الوطنية، التي يتوق إليها الكوريون منذ زمن طويل.

كما أعلن كيم جونج أون عن الخطة الخمسية الجديدة للنمو الاقتصادي. مشيراً إلى القطاعات الأساسية فيها، والتي تشمل قطاعات الطاقة والزراعة والصناعات الخفيفة. وأكد بشكل فدرالي الابدال على توسيع التجارة الخارجية والمساهمة في الاقتصاد العالمي، من دون أن يشير إلى الإصلاحات.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الكورية الشمالية تعلن للمرة الأولى منذ عام 1980 عن خطة خمسية لتطوير الاقتصاد. وهذا يشير (وفق «أسوشيتد برس») إلى أن كيم جونج أون يأخذ على عاتقه المسؤولية عن المشكلات الاقتصادية التي تعانها البلاد، بعكس والده كيم إيل سونغ، الذي كان يتعزّب من تحمل المسؤولية عنها.



«واشنطن بوست»: كيف تسبّب مقتل بن لادن في توتر العلاقات بين الاستخبارات الأميركية والباكستانية؟

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية تقريراً؛ تحدثت فيه عن توتر العلاقات بين جهازي الاستخبارات الأميركي والباكستاني، والذي بلغ ذروته مع عملية اغتيال زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن في باكستان، ثم سحب مسؤول الاستخبارات الأميركية في هذا البلد بعد تدهور صحته مع اتهامات بأن الاستخبارات الباكستانية قد سمّته.

وقالت الصحيفة أن عددا من المسؤولين، السابقين والحاليين، في الإدارة الأميركية يؤكدون أن حالة مارك كيلتون كانت قد بلغت مراحل خطيرة، حتى أصبح علاجه خارج البلاد أمراً ضرورياً. وهو ما زاد في شكوك تعرضه لتسمّم متعدد، خصوصاً أن سبب مرضه ما زال غامضاً. وكيلتون هو المسؤول الأول عن ملاحقة وكشف مكان بن لادن؛ الذي أعلنت الولايات المتحدة عن قتله في باكستان، قبل خمس سنوات. ودعرت الصحيفة أن كيلتون الذي تقاعد من وكالة الاستخبارات المركزية؛ تحسنت صحته بعدما أجرى عملية جراحية في البطن، ولكن بعض العاملين في الوكالة يؤكدون، فلي دفع واشنطن إلى تشديد نهجها، خصوصاً في تسليح القبائل السنية في العراق، والتهديد بفرض منطقة حظر جوي في سورية، إذا لم ينفذ بشار الأسد شروط الهدنة.

وقد أشار الكشف عن تفاصيل العملية ضدّ بن لادن، الحديث حول التعاون المشترك في محاربة الإرهاب بين باكستان وأميركا. ورأت الصحيفة أن مجرد توجيه أصابع الاتهام إلى الاستخبارات الباكستانية، حتى وإن كانت شبهة السّمم لا أساس لها من الصحة، يدل على أن الثقة بين وكالة الاستخبارات المركزية والمسؤولين في الاستخبارات الباكستانية قد انهارت، وبلغت أدنى مستوياتها. ورغم رفض كيلتون، البالغ من العمر 59 سنة، إجراء حوار مع صحيفة، و«واشنطن بوست»، إلا أنه تبيّن من خلال حوار سريع معه عبر الهاتف أن تسمّمه من قبل الاستخبارات الباكستانية لم يتأكد بعد، وقال إنه ليس أوّل من يشكّه في تسمّمه.

كما رفض كيلتون أن يجيب عن أسئلة تتعلق بمرضه أو بفتره عمله في باكستان، وقال للصحيفة: «أفضل أن أنسى كل تلك الفترة الحزينة». وأضاف «أنا سعيد جداً وفخور بهؤلاء الذين عملت معهم والذين قاموا بأشياء رائعة لبلادهم في وقت صعب. فعندما تروى القصة الحقيقية، ستفخر بلادهم بهم». ونقلت الصحيفة عن المتحدث باسم الوكالة، «دين بويد» قوله: «الأسباب تتعلق بخصوصية موظفينا، لأنّهم لا يُسمح لنا بقول الكثير، ولكن لم نغفر على دليل واحد بثبت تورط السلطات الباكستانية في تسميم مسؤول أميركي يعمل في باكستان». ومع هذا، فإن عددا من الموظفين الحاليين والسابقين في الاستخبارات الأميركية يرون أن الاستخبارات الباكستانية لها صلة بعدد من المؤامرات ضدّ صحافيين ودبلوماسيين ومستشارين أميركيين. كما أن عداوة الاستخبارات الباكستانية لكيلتون كانت في أوجها خلال تلك الفترة، حتى أن رئيس الاستخبارات المركزية الباكستانية، أحمد شوجا ياشا، يرفض منذ زمن ويشكل مكرراً للتحّدث مع كيلتون أو حتى التصريح باسمه، وكان يكنّيه «بالحفة».

وذكرت الصحيفة أن مرض كيلتون لم يتجاوز الشهر السبعة، ولكنه في كل الحالات مثل إهانة للدولة التي استضافته. فبعد 48 ساعة من وصول كيلتون إلى باكستان، اعتقل أحد عناصر «CIA»، وهو وإيمند دافيس، لتورطه في عملية إطلاق نار في لاهور.

كما ساهم تخليط كيلتون لعشرات الغارات لطائرات من دون طيار على مواقع في باكستان في زيادة التوتر بين البلدين. وما زاد الطين بلة، مشاركته في التحضيرات الأخيرة لعملية القضاء على بن لادن في منطقة أبوت آباد، والتي أظهرت ضعف الاستخبارات الباكستانية، ما وضعها في موقف محرج.

وقالت الصحيفة إن وكالة الاستخبارات المركزية طلبت من كيلتون عدم الكشف عن هويته للعموم. ولكن منذ تقاعده، وضع كيلتون اسمه وجزءاً من سيرته الذاتية على أحد مواقع الإنترنت بطريقة متاحة للعموم. ولكنه لم يكشف عن عمله في باكستان، واكتفى بوضع بعض الكلمات المفتاحية عن دوره في عملية القضاء على بن لادن. من جانبها، علّق المتحدث باسم السفارة الباكستانية نديم هوتا، على الاتهامات بتسميم كيلتون بالقول: «إن رواية الاستخبارات الأميركية من نسج الخيال». غير أن مسؤولين في الإدارة الأميركية يؤكدون توتر العلاقات مع باكستان قبل سنوات من وصول كيلتون إلى إسلام آباد، ففي عام 2009 قالت الاستخبارات الأميركية إنها تملك أدلة على تورط الاستخبارات الباكستانية في هجمات بومبائي في الهند، وأن الاستخبارات الباكستانية دبرّت العملية لإخفاء مقتل المسلمين في السجن، وأنها تورطت أيضاً في إبلاغ أشخاص تم التخطيط لاستهدافهم من طرف الطائرات الأميركية من دون طيار.

وأشارت الصحيفة نقلاً عن مسؤولين في «CIA»، أن كيلتون كان قد بدأ بحملة لتصنيف الاستخبارات الباكستانية تحت ما يُعرف بـ«قواعد موسكو»، أي تصنيفها عدواً بدلاً من «حليف إشكالي».

وكان كيلتون قد عُيّن بعد عودته إلى أميركا، نائباً لمدير فرقة مكافحة التجسس، في مهمة لحماية وكالة الاستخبارات المركزية من التجسس الخارجي. وقالت الصحيفة إن كيلتون، بعد تقاعده السنة الماضية، كتب عددا من المقالات عن الأمن القومي في موقع «سفير بريغ»، تحدث فيها عن دور الكرملين المشبوه في مقتل جاسوس سابق في الاستخبارات الروسية عام 2006، والذي سُمّ في لندن بجرعة مميتة من مادة «البولونيوم» المشعّة.



بنسبة 90 في المئة من مواردها على عائدات النفط، وقد وضعتها أزمة سوق النفط العالمي المتواصلة منذ سنة 2014، أمام حتمية تغيير سياستها النفطية، والتفكير في مرحلة ما بعد البترول. وكشف بن سلمان في حديث سابق مع شبكة «بلومبرغ» خلال آذار الماضي، أن قلقاً تمكّك البترول.

المملكة بعدما أصبح الاقتصاد السعودي يعتمد أكثر من أي وقت مضى على الاحتياطات النقدية مع استمرار الأزمة النفطية، وهو ما تجاوز التوقعات الاقتصادية التي رسمها المسؤولون في المملكة.

وذكر محمد الشيخ، المستشار المالي للامير محمد بن سلمان، أنّ خزينة المملكة السعودية قد تصبح خاوية خلال سنتين، إذا ما استمرت السعودية بنفقاتها الشهرية بمعدلات نيسان

التكهنات

نشرت صحيفة «لوتون» الفرنسية تقريراً؛ تحدثت فيه عن خفايا إنشاء المملكة العربية السعودية صندوقاً سيادياً ضخماً تتجاوز قيمته تريليوني دولار، واحتمالات نجاح هذا المشروع الذي أعلن عنه وليّ وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان.

وقالت الصحيفة إن المملكة العربية السعودية تسعى من خلال استعدادها لإنشاء صندوق سيادي يُعتبر الأضخم في العالم، إلى السيطرة على الموازنة المالية العالمية. لكن الخبراء يؤكدون أن السعودية ما زالت بحاجة إلى قطع أشواط طويلة قبل الوصول إلى هذه المرحلة. وذكرت الصحيفة أن البرنامج الطموح الذي كشفت عنه السعودية يوم 25 نيسان الماضي فاجأ كثيرين من المراقبين، لكن وليّ وليّ العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، لم يخف منذ كانون الثاني الماضي؛ نيته إنشاء صندوق مماثل بقيمة مالية ضخمة.

وأضافت الصحيفة أن الأمر الذي فاجأ الجميع، قيمة الصندوق السيادي التي قد تبلغ ألفي مليار دولار، ما يمثل ضعف قيمة الصندوق السيادي النرويجي الذي يُعتبر اليوم أضخم صندوق سيادي بقيمة 850 مليار دولار.

وتراهن السعودية لتحقيق هذا المشروع الطموح على مواردها النفطية، وتحديدًا على أسهم شركة «أرامكو» النفطية، إذ إن بيع جزء صغير من هذه الشركة يمكن أن يوفر للمملكة موارد كافية لشراء أكبر أربع شركات حول العالم: مثل «غوغل»، و«مايكروسوفت»، و«آبل»، و«بريكستاباي هاتواي».

وذكرت الصحيفة أن الأمير محمد بن سلمان أكد خلال حوار مع قناة «العربية»، أن الصندوق السيادي الذي تطمح المملكة لإنشاءه سيسيطر على 10 في المئة من الاستثمارات العالمية، وأن حجم أصوله يعادل 3 في المئة من الأصول المتداولة. وأضاف أنه لن يكون هناك استثمار، أو تنمية في منطقة ما دون تصويت الصندوق السيادي السعودي عليها. وأضافت الصحيفة أن السعودية تعتمد